تحقيق

**منير الشدياق**
mounirchidiac2014@gmail.com

# قوى الأمن والأمن العام أبرز المؤسّسات التي صمدت تضحيات منعت إنهيار الدولة وخفضت الجرائم

**يوم تراكمت فجأة صدمات انهيار الاقتصاد، توقف معظم ادارات الدولة عن القيام بمهامها، لم يكن امام عسكريي الجيش والامن الداخلي والامن العام وامن الدولة سوى حل من اثنين: اما التوقف كسواهم عن اداء واجباتهم فيتفلت الامن وتنهار الدولة كليا، او يصمدون لتبقى. صمدوا باللحم الحي فبقيت الدولة ومر القطوع**

تؤكد الاحصاءات الامنية، لاسيما لدى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمديرية العامة للامن العام ان اعداد الجرائم التي ارتفعت بشكل ملحوظ بين عام 2019 وحتى منتصف عام 2021، لاسيما الخطرة منها كالقتل والسرقة والهجرة غير الشرعية وسواها، عادت لتنخفض تدريجا وبشكل لافت منذ منتصف عام 2021 حتى اليوم.

عن تلك المرحلة السابقة، وعن اسباب تزايد او انخفاض عدد الجرائم، كيفية مواجهة الوضع امنيا ووطنيا، وغيرها من التفاصيل كان لـ«الامن العام» حوار شامل مع كل من رئيس شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم ورئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العميد هادي ابوشقرا.

## مسلم: نتمنى على المواطنين ان يضعوا ايديهم في ايدينا

■ قبل الدخول في التفاصيل اللبنانية، ما هي ابرز الاسباب التي تساهم في ارتفاع معدل الجرائم بشكل عام؟

□ الجريمة التي تشكل فعلا مخالفة للقانون تعد ظاهرة موجودة في كل المجتمعات منذ نشوئها وحتى اليوم، بنسب تختلف بين مجتمع واخر تبعا لظروف عدة. علميا، ان علماء الاجتماع والنفس وخبراء الامن في العالم لم يتفقوا على اسباب موحدة تكمن وراء جنوح المرء نحو الجريمة او وراء ازدياد اعدادها في المجتمع. في هذا السياق، هناك الكثير من النظريات العلمية التي يمكن اختصارها ضمن ثلاثة اتجاهات اساسية. الاول يردها في الدرجة الاولى الى اسباب موضوعية عامة تتعلق بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وسواها في المجتمع، كارتفاع معدلات الفقر او البطالة او التحريض الطائفي وما شابه. الثاني يردها الى اسباب ذاتية ترتبط بشخص المجرم، كوضعه العقلي، النفسي، العصبي، مستوى ثقافته، تربيته في اسرة موحدة ام مفككة، معاشرته رفاق صالحين ام سيئين، وما شابه. اما الاتجاه الثالث فهو وسطي بين الاثنين بحيث يعتبر انه لكل من الاسباب الموضوعية والذاتية معا تأثير مشترك، بنسب متفاوتة. هذا الرأي هو الاقرب الى المنطق كونه يضع كل العوامل العامة والشخصية تحت المجهر في ان واحد.

■ ما ابرز اسباب تزايد عدد الجرائم بين 2019 ومنتصف 2021 حسب الاحصاءات الامنية؟

□ مما لا شك فيه ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت ضاغطة بشكل كبير، نفسيا وماديا. غير ان الاحصاءات الامنية بينت ان القسم الاكبر من تلك الجرائم المتزايدة ارتكبها اما اشخاص من اصحاب السوابق الجرمية في الدرجة الاولى، او اشخاص ممن يتعاطون المخدرات بمختلف انواعها، بخاصة جراء صعوبة تأمينهم المال اللازم لشرائها بفعل تردي الاوضاع الاقتصادية، او اشخاص يعيشون ضمن بيئة اجتماعية يكثر فيها المجرمون، اي جميعهم عندهم استعداد جرمي اساسا. واستطرادا، هؤلاء الاشخاص عندما شعروا انذاك بأن مؤسسات الدولة تتوقف وتنهار، والقضاء شبه معطل جراء الاضرابات، وكاميرات المراقبة في معظمها معطل بسبب انقطاع الكهرباء، والقوى الامنية منهكة حسب اعتقادهم، وجدوا ان الفرصة مؤاتية لتنفيذ جرائم بهدف الحصول على المال، وهذا ما ادى الى ارتفاع عدد الجرائم بشكل كبير. غير انه مع الوقت، وبمجرد ان اثبتت القوى الامنية صمودها وجهوزها وملاحقتها لهم بشكل صارم، عادت اعداد الجرائم لتنخفض تدريجا.

■ هل وقعت جرائم خطرة كانت دوافعها الفقر او البطالة او ما شابه مثلا؟

□ لم يسجل ان حصلت جرائم خطرة، كالقتل او الخطف او السرقة، بسبب الفقر او البطالة او العوز الا باعداد قليلة، وفي عمقها كان لها اسباب اخرى. ما يعني بأن قيَم المواطن اللبناني وتربيته الوطنية كان لهما دور محوري في عدم تفشي الجرائم رغم الظروف المعيشية القاهرة والفقر والبطالة التي يعاني منهم معظم اللبنانيين. وبالتالي، فان العائلة اللبنانية، بقيَمها وتربيتها، تستحق التنويه والتقدير والافتخار بها.

■ عمليا، كيف استطعتم مواجهة الاعداد المتزايدة من الجرائم في ظل اوضاع اقتصادية قاهرة بالنسبة اليكم كمؤسسة، كما بالنسبة الى العسكريين؟

□ من الناحية العملانية، وبهدف التصدي لتلك الاوضاع المتفاقمة انذاك، اتخذنا سلسلة اجراءات ابرزها رفع نسبة التأهب والجهوز الى حدودها القصوى في شكل دائم، الاستمرار في تنفيذ الدورات التدريبية اللازمة لتطوير قدراتنا الامنية، تفعيل التنسيق مع كل المؤسسات العسكرية والامنية، التركيز بالتعاون مع الجيش والامن العام وامن الدولة على ملاحقة الرؤوس الكبيرة في العصابات المنظمة بهدف توقيفها وشل قدراتها وتعطيلها وقد نجحنا الى حد كبير في ذلك، تفعيل حملة توعية المواطنين على وسائل مواجهة بعض الاخطار او الجرائم وحثهم على التعاون معنا اكثر فاكثر من خلال ابلاغهم لنا عن اي خطر او جريمة، تفعيل التعاون والتنسيق مع كافة وسائل الاعلام التي لعبت في معظمها دورا وطنيا مساندا للعسكريين ومحفزا للمواطنين على الصمود. كل ذلك في موازاة السعي الدائم والمستمر من قيادة المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وعلى رأسها اللواء عماد عثمان نحو محاولة تحسين الظروف المعيشية للضباط والعسكريين الى اقصى حد تسمح به الامكانات، وهذا الموضوع كان ولا يزال في اعلى سلم اهتمامات القيادة.

■ من اللافت في جدول الاحصاءات الامنية تراجع عدد جرائم سلب السيارات والنشل بشكل خاص الى اكثر من 42 في المئة في اقل من سنة، كيف تفسرون ذلك؟

□ ان جرائم سرقة السيارات والسلب والنشل يتم تنفيذها عبر هجوم المجرم على الضحية بشكل مباشر سواء نهارا او ليلا، بما يدل على انه غير خائف من احد. بالتالي، هذه الجرائم كثرت خلال فترة شعور الناس بان مؤسسات الدولة تنهار. وبمعنى اخر، بمجرد ان عاد الناس يشعرون ويتلمسون بان القوى الامنية موجودة وحازمة، انخفضت تلك الجرائم خلال اشهر قليلة بحدود 42 في المئة. على سبيل المثال، ان نجاح الموسم السياحي اليوم هو اكبر مؤشر على ان المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية نجحت في حفظ الامن رغم كل الظروف الصعبة التي مرت وتمر فيها، فلو كان هناك جرائم او قوى امنية ضعيفة لما كان هناك موسم سياحي او حلاكة اقتصادية او ما شابه. من هنا، نتمنى على كل المواطنين ان يضعوا ايديهم في ايدينا لناحية ابلاغنا عن اي خطر او عند وقوع جريمة او ما شابه عبر الارقام 112 او 1045 او خدمة "بلغ"، وسواها من وسائل التواصل والاتصال المعممة عبر وسائل الاعلام، كي نكون في خدمتهم وخدمة كل الوطن، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تشكل خطرا على الامن القومي للدولة اللبنانية، وذلك تطبيقا لشعارنا، كقوى امن داخلي، معا نحو مجتمع اكثر امانا.

رئيس شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم.

> **معظم الجرائم ارتكبها اصحاب سوابق**

## ابوشقرا: صلاحيات المديرية تخولها مكافحة كل انواع الجرائم

■ بشكل عام، كيف تعاطت المديرية العامة للامن العام مع مرحلة بدء تداعيات التدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة الجرائم انذاك؟

□ كون القوانين التي تحدد مهام المديرية العامة للامن العام وصلاحياتها تضع على عاتقها الى جانب مهام مكافحة كل انواع الجرائم، مهام اخرى اوسع واشمل تطال كل ما يتعلق بالامن الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والامن القومي للدولة، اضافة الى ملفات امنية ومعاملات الاجانب وسواها. كنا خلال تلك الفترة، اي فترة بدء الانهيار الاقتصادي وتعسر اداء مختلف ادارات الدولة وبدء ازدياد اعداد الجرائم بشكل ملحوظ، في حالة استنفار دائم وكان الجهد يصب في الوقت نفسه في كل تلك المجالات والاتجاهات. فبالاضافة الى مكافحتنا جميع انواع الجرائم كضابطة ◄

عدلية، وايلائنا اهمية قصوى لمتابعة الملف الامني لاكثر من 3 ملايين اجنبي من مختلف الجنسيات متواجدين على الاراضي اللبنانية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ اللبنانية، ومتابعة انجاز العودة الطوعية للوافدين السوريين. كنا ايضا نقوم بمؤازرة مختلف الوزارات والادارات الرسمية التي تحتاجنا في بعض مهامها الحيوية دعما منا لصمودها، كما بالسعي عبر علاقاتنا الدولية الممتازة الى محاولة انجاح كل الملفات التي تهم لبنان كملف تأمين فيول لمؤسسة كهرباء لبنان كي لا تحل العتمة الشاملة في لبنان وقد نجحنا في ذلك، وسواها الكثير من المهمات الاخرى في مجالات الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وسواهم، منعا لانهيار مؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية كوننا معنيين قانونا، بالاضافة الى مكافحة الجرائم، بالامن القومي للدولة اللبنانية ككل.

■ هل يمكنك ان تعطينا نبذة عن ابرز تلك الجرائم وعن انجازاتكم في ملفات تتصل بالامن الاجتماعي، الاقتصادي والامن القومي للدولة؟

□ في اختصار يمكن ان نذكر الآتي:

اولا، بالنسبة الى الجرائم:

بطبيعة الحال مكافحة انواع الجرائم كافة، كضابطة عدلية اسوة بسوانا من المؤسسات العسكرية والامنية. بالتالي كون كل تفاصيل الملاحقات والتوقيفات ذات الصلة تعمم دوريا في وسائل الاعلام لا داع لتكرار استعراضها الان.

مكافحة كل الجرائم المتعلقة بالاجانب في لبنان، وعددهم يفوق 3 ملايين شخص، سواء الداخلين خلسة او قانونا، العاملين في مختلف القطاعات، العاملات في الخدمة المنزلية، وسواهم. في هذا السياق نشير الى اننا نجحنا في توقيف العديد ممن كانوا يتعاملون مع شبكات ارهابية، او في شبكات تجسس لصالح العدو الاسرائيلي، وذلك تحت ستار عمل معين او متخف بصفة نازح او حتى رجل دين بهدف ابعاد الشبهات عنهم. واعدادهم كبيرة نسبيا.

مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية على امتداد الشواطئ اللبنانية، عبر الاستعلام الامني ودوريات لزوارق القوة البحرية في المديرية العامة للامن العام. اوقفنا خلال 6 اشهر عام

رئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العميد هادي ابوشقرا.

**آزرنا وزارات وادارات حماية للامن القومي للدولة**

2021 اكثر من 886 شخصا كانوا يحاولون الهجرة بشكل غير شرعي. هذه عينة عن ابرز تلك الجرائم بشكل عام.

■ وعلى الصعد الامنية الاجتماعية والاقتصادية؟

□ في هذا السياق نذكر الآتي:

منعا لوقوع لبنان في العتمة الشاملة نظرا لتداعياتها الكارثية على كل القطاعات، نجحت المديرية العامة للامن العام منذ ما يقارب الثلاث سنوات بفضل علاقاتها الطيبة والممتازة مع دولة العراق الشقيق في بلورة اتفاق، وقع لاحقا بين الدولتين اللبنانية والعراقية كما يعلم الجميع، لاستجرار الفيول الثقيل من العراق لصالح مؤسسة كهرباء لبنان في مقابل خدمات استشارية واستشفائية يقدمها لبنان الى العراق، اي بما لا

## قوى الامن الداخلي

| نوع الجرائم | كانون الثاني - شباط اذار - نيسان - ايار - حزيران ٢٠٢٢ | كانون الثاني - شباط اذار - نيسان - ايار حزيران ٢٠٢٣ | نسبة التراجع |
|---|---|---|---|
| سرقة سيارات | 681 | 579 | %14.97 |
| سلب سيارات | 39 | 23 | %41.06 |
| عدد القتلى | 74 | 70 | %5.4 |
| نشل | 274 | 155 | %43.43 |
| سرقة موصوفة | 2974 | 1826 | %38.01 |
| سلب اشخاص | 298 | 259 | %13.08 |
| المجموع | 4912 | 2916 | %36.46 |



يكبد الخزينة اللبنانية دفع اي مبلغ بالدولار الاميركي. ما كان من شأنه تامين الكهرباء للبنان بشكل جزئي لمدة سنة تم تجديدها لاحقا، كون العقد قابلا للتمديد سنة فسنة، وبالتالي نجحنا في منع وقوع لبنان في العتمة الشاملة.

مؤازرة وزارة الاقتصاد عبر اشرافنا على عمليات توزيع المحروقات، من المصافي الى الشركات ومن الشركات الى محطات الوقود، للتاكد من عمليتي التسليم والتفريغ. كما واكبنا خلال شهر واحد اكثر من 1781 صهريج وقود. وبهدف مكافحة جرائم احتكار المحروقات، قمنا بتسيير دوريات للكشف على مخزون محطات الوقود في مختلف المناطق اللبنانية، واجرينا خلال شهر واحد 2647 كشفا على محطة وقود. وكنا نلزم تلك التي لديها محروقات مخزنة ان تبيعها الى المواطنين بالسعر الرسمي حتى نفاد الكمية.

قمنا ايضا بمؤازرة وزارة الصحة في مهام وقاية المجتمع من وباء كورونا، عبر تعقيمنا مرات عدة جميع مخيمات الوافدين السوريين المنتشرة على مختلف الاراضي اللبنانية. وكذلك عبر مواكبتنا عودة المغتربين اللبنانيين من مختلف دول العالم الى لبنان على اثر تفشي وباء كورونا. تحديدا، رافقنا 137 رحلة من مختلف دول اوروبا، افريقيا، دول الشرق الاوسط، دول الخليج العربي.

## الامن العام: جدول مهاجرين غير شرعيين بين ايار وتشرين الثاني 2021

| التاريخ | نقطة الانطلاق | عدد الاشخاص الاجمالي |
|---|---|---|
| 05-04-2021 | العريضة | 46 |
| 05-09-2021 | العريضة | 61 |
| 17/5/2021 | العريضة | 57 |
| 20/5/2021 | الشاطئ اللبناني | 125 |
| 26/6/2021 | الشاطئ اللبناني | 59 |
| 15/7/2021 | الشاطئ اللبناني | 73 |
| 28/7/2021 | الشاطئ اللبناني | 87 |
| 29/7/2021 | الشاطئ اللبناني | 14 |
| 23/8/2021 | الشاطئ اللبناني | 91 |
| 26/10/2021 | الشاطئ اللبناني | 10 |
| 30/10/2021 | الشاطئ اللبناني | 9 |
| 30/10/2021 | الشاطئ اللبناني | 62 |
| 11-11-2021 | الشاطئ اللبناني | 61 |
| 18/11/2021 | الشاطئ اللبناني | 40 |
| 20/11/2021 | الشاطئ اللبناني | 91 |
| المجموع | | 886 |

مؤازرة المصرف المركزي عبر ترؤسنا غرفة عمليات مشتركة بين كل الاجهزة الامنية والعسكرية مهمتها ادارة مكافحة اعمال المضاربة على الليرة اللبنانية. اوقفنا خلال شهر واحد تحت اشراف القضاء المختص اكثر من 255 شخصا، صرافين وغير صرافين، كانوا يقومون باعمال مضاربة على النقد الوطني.

مؤازرة وزارة الطاقة عبر قيامنا بانجاز جردة وكشف على جميع خزانات الوقود الموجودة في لبنان، عددها 555 خزان وقود، وقد رفعنا التقرير اليها.

متابعة ملف تنظيم رحلات العودة الطوعية للوافدين السوريين، ولا يزال الملف قيد المتابعة والانجاز، وسواها الكثير من الملفات الاخرى.

■ كيف تمكنتم من القيام بكل تلك المهام الامنية ومؤازرة اغلب قطاعات الدولة، في ظل اوضاع اقتصادية قاهرة؟

□ منذ الفترة الاولى لشعورنا بأن هيكلية الدولة في خطر والوضع الاقتصادي قد ينهار اكثر فاكثر، كان كلام قيادة الامن العام واضحا للعسكريين ومفاده: امامكم حل من اثنين، اما تصمدون باللحم الحي كي يبقى لبنان وكي لا يصبح اهلكم وشعبكم تحت رحمة الفوضى والعصابات والمجرمين، واما تتركون مراكزكم فتنهار المؤسسات ويسقط الوطن، وانذاك ستلعنكم الاجيال القادمة وتخجل بكم. بالتاكيد كان القرار بالصمود. في موازاة ذلك كان لتعاون المواطنين معنا ودعمهم لنا اثر ايجابي في تعزيز الصمود والتضحية، وكذلك دعم كافة قوى المجتمع ووسائل الاعلام لصمودنا وجهودنا. وبالتأكيد ان قيادة الامن العام، وعلى رأسها اليوم اللواء الياس البيسري وسابقا اللواء عباس ابراهيم، قامت وتقوم بكل ما في وسعها من اجل تحسين ظروف العسكريين. وايا تكن الصعوبات والتضحيات، فاننا مستمرون في بذل اقصى جهودنا حرصا على امن المواطنين والوطن وحماية للامن القومي للدولة اللبنانية بكل قطاعاتها ومؤسساتها. لانه، وكما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء الياس البيسري في لقاءاته مع الضباط والعسكريين ان الارض ارضنا والوطن وطننا، ولسنا مرتزقة فيه كي يرتبط دفاعنا عنه بمقدار الراتب.